" دور التعليم في تنمية الموارد البشرية "

د . خلف مهدى السيد كبكاب

محاضر بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية .

أولا : المقدمـــــة :

لقد ازداد الاهتمام حديثاً بالتعليم وخاصة مع بداية التطور الاقتصادي والاجتماعي ودخول التكنولوجيا المتقدمة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث تغير مفهوم التعليم ومحتواه وتغيرت أهدافه ، وظهرت الحاجة إلى قوة عمل تتمتع بمستويات عالية من التعليم والمهارات لتقوم بدورها في العملية الإنتاجية بكفاءة وفاعلية .

ولقد دأبت كثير من الدول المتقدمة على صنع اقتصاد المعرفة بواسطة التنمية البشرية لشعوبها باعتبار الإنسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي، والتكنولوجي، والاقتصادي والاجتماعي، والاستثمار في تنمية القدرات الإنسانية والموارد البشرية يكون من خلال التعليم والتدريب، والتوجه نحو تنمية قدرات الابتكار والاختراع والمعرفة، هو بمثابة دفع لعجلة التنمية التكنولوجية، وبالتالي دفع للنمو الاقتصادي والاجتماعي؛ فقد تفطنت الدول كما المنظمات إلى العائد المباشر للاستثمار في التعليم، واتجهت الدول المتقدمة والشركات إلى استحداث أساليب جديدة للتعليم والتدريب تتماشى مع التطور التكنولوجي وتدعمه لتوفير مخرجات وكفاءات جيدة لسوق العمل .

لذا يعتبر التعليم مدخلا أساسيا لتنمية الموارد البشرية وإعدادها بالشكل الأمثل الذي يلبى احتياجات ومتطلبات سوق العمل .

ثانيا : أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية ، وكذا دور التعليم والتنمية البشرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع بيان علاقة كل من التعليم والتنمية البشرية باقتصاد المعرفة .

إبقاء قضايا التعليم في صلب التنمية : نظرا لإخفاقات معظم التجارب التنموية في الدول النامية ، ومنها الدول العربية على إحداث تغييرات إيجابية في المجال الاجتماعي . ورفع معدلات الاستثمار في التعليم وتوازن سوق العمل.

ثالثا : مشكلة البحث- :

- تكمن مشكلة البحث كما يراها الباحث في أن عملية تعليم وتدريب الموارد البشرية لا تحظى باهتمام كثير من الدول النامية – لا سيما مصر- على الرغم من تعاظم الدور الذي يمكن أن تعلبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك مساهمة التعليم وتنمية الموارد البشرية في صناعة اقتصاد المعرفة .

- كذلك فإن حاجة العالم إلى التعليم ، تمثل التحدي الرئيسي أمام الدول النامية في مجال تنمية الموارد البشرية. بعد تحدي توفير الغذاء الذي يفرضه النمو السكاني، وان لارتفاع قوة العمل قد يزيد من الطلب على العمل مما يؤثر في اختلال ميزان العرض والطلب في سوق العمل . اذ هناك الكثير من الناس يكفيهم أن يصل إلى أقل أجر بهدف الإبقاء ، لذا فإن الأجور تنخفض مما يجعل الأفراد غير قادرين على إشباع حاجاتهم الأساسية من السكن والخدمات الصحية والتعليم ، التي تشكل عوامل أساسية لعدم الاستقرار ، ويعد التعليم مكونا لعملية صناعة المعرفة ونقلها واستخدامها.

رابعاً : منهج البحث- :

اعتمدت في البحث على المنهج التحليلي الوصفي ، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات التي ترتبط بالدراسة عن طريق الاطلاع على الكتب والدوريات والتقارير والأبحاث والدراسات المنشورة . وأيضاً مطبوعات المؤتمرات والندوات والبيانات المتوفرة على شبكة المعلومات (الانترنت) لتجميع المادة العلمية والبيانات المتاحة عن البحث محل الدراسة .

خامساً : أما عن خطة البحث- : فهي تشتمل على أربعة مباحث كالآتي :

المبحث الأول : مفهوم التعليم وأهميته.

المبحث الثاني : ماهية التنمية البشرية وأهميتها.

المبحث الثالث : أهمية تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .المبحث الرابع : علاقة التعليم والتنمية البشرية باقتصاد المعرفة .

سادسا : ثم بعد ذلك أعرض أهم النتائج التي توصل لها الباحث من خلال هذه الدراسة . ثم التوصيات التي يوصى بها الباحث . ثم مصادر البحث ومراجعه .

المبحث الأول

مفهوم التعليم وأهميته

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مفهوم التعلم والتعليم .

المطلب الثاني : أهمية التعليم في تنمية الموارد البشرية.

المطلب الأول

مفهوم التعلم والتعليم

أولاً : مفهوم التعلم :

إن فطرة التعلم تولد مع ولادة الإنسان إذ بمجرد أن يتنفس الهواء يبدأ بالبكاء ويتحريك أعضاء جسمه وبمرور الأيام يبدأ ينظر إلى ما يدور من حوله بدون إدراك K. لكن نستدل على فطرة التعلم التي تبدأ بدون إدراك عند الإنسان وهذه فطرة الله سبحانه وتعالى جعل جميع الكائنات الحية تتعلم انماط سلوكية خاصة بفطرة التعلم مثل كيف يتغذى ويلعب ويدافع عن نفسه وغيرها من سلوكيات يقوم بها.

والتعلم learning : هو من المفاهيم الأساسية في مجال علم النفس وانه ليس من السهل وضع تعريف محدد لمفهوم التعلم وذلك بسبب أننا لا نستطيع أن نلاحظ عملية التعلم ذاتها بشكل باشر ولا يمكن اعتبارها وحدة منفصلة أو دراستها بشكل منعزل ، فالتعلم ينظر إليه على أنه من العمليات الافتراضية يستدل عليها من ملاحظة السلوك (١) .

وهناك تعريفات عديدة للتعلم بأشكال مختلفة ، نذكر منها :

١- تعريف جيلفورد : إن التعلم هو أي تغيير في سلوك ناتج عن استثارة .

٢- تعريف جيتس: إن التعلم هو عملية اكتساب الوسائل المساعدة على إشباع الحاجات

وتحقيق الأهداف وهو غالبا ما يأخذ أسلوب حل المشكلات.

٢- تعريف ادوين ار .جثري : التعلم هو قدرة الكائن على القيام بسلوك مغاير، وشكل دائم بسبب سلوك سابق في موقف ما (٢) .

ثانياً: مفهوم التعليم :

التعليم :Education عملية منظمة يتم من خلالها إكساب المتعلم الأسس البنائية العامة للمعرفة بطريقة مقصودة ومنظمة ومحددة الأهداف . وبظهور المدنية و تطورها، أنشأت المدارس أو ما يعرف بالتعليم النظامي الذي يطلق عليه في مجتمعاتنا العربية لفظ "التربية والتعليم" والتي تتفق تماما مع أصول التركيب اللغوي للترجمة الإنجليزية Educativon بمعنى الإنماء والرعاية. والتعليم هو العملية الرسمية التي تنقل إلى المجتمع عمدا المعرفة Knowledge المتراكمة والمهارات Skills والعادات Customs والقيم Values من جيل إلى آخر، والتعليم هو حصيلة ما يكتسبه الفرد من معارف ومعلومات من جهة ومهارات وقدرات من جهة أخرى (٣) .

ولقد ازداد الاهتمام حديثا بالتعليم وخاصة مع بداية التطور الاقتصادي والاجتماعي ودخول التكنولوجيا المتقدمة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية ، حيث تغير مفهوم التعليم ومحتواه وتغيرت أهدافه ، وظهرت الحاجة إلى قوة عمل تتمتع بمستويات عالية من التعليم والمهارات لتقوم بدورها في العملية الإنتاجية بكفاءة وفاعلية (٤) .

« فمسألة التعليم تعتبر من أهم المسائل التي يتوقف عليها حسن سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي التي ترفد عملية التنمية بالأطر الفنية والمهنية والإدارية ، بل إن التعليم في الوقت الحاضر أصبح مؤشراً لدرجة تطور المجتمع وتقدمه ويحدد مكانته في السلم الحضاري » (٥) .

المطلب الثاني

أهمية التعليم في تنمية الموارد البشرية

أولا : الاستثمار في التعليم وأهميته :

في عام ١٩٩٠ التزم تحالف واسع من الحكومات والبنك الدولي ، ووكالات الأمم المتحدة ، ومنظمات المجتمع المدني ، تبنى استراتيجية « التعليم للجميع » والاستثمار في مهارات الناس من أجل تعزيز التنمية المستدامة .

فالاستثمار في البشر هو أفضل استثمار وعن طريق التعليم يمكن أن يتحقق استدامة التنمية – لا سيما التنمية البشرية – ورفع معدلاتها التي تكفل توسيع الخيارات الاقتصادية والسياسية والفكرية للأجيال الحالية من البشر ولا تنقص من نصيب الأجيال القادمة .

ويعتبر الإنفاق على التعليم أحد أفضل الاستثمارات ؛ لأنه استثمار في تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد أكدت تقارير اليونسكو أن هناك علاقة مهمة إيجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم ، حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن سنة إضافية واحدة في التعليم تحقق نمواً في الناتج المحلى بسنبة ٧٪ وهذا يوضح أهمية التعليم وأهمية الاستثمار في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة (٦) .

ولقد دأبت كثير من الدول المتقدمة على صنع اقتصاد المعرفة بواسطة التنمية البشرية لشعوبها باعتبار الإنسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي، والتكنولوجي، والاقتصادي والاجتماعي، والاستثمار في تنمية القدرات الإنسانية والموارد البشرية يكون من خلال التعليم والتدريب، والتوجه نحو تنمية قدرات الابتكار والاختراع والمعرفة، هو بمثابة دفع لعجلة التنمية التكنولوجية، وبالتالي دفع للنمو الاقتصادي والاجتماعي؛ فقد تفطنت الدول كما المنظمات إلى العائد المباشر للاستثمار في التعليم، واتجهت الدول المتقدمة والشركات إلى استحداث أساليب جديدة للتعليم

والتدريب تتماشى مع التطور التكنولوجي وتدعمه لتوفير مخرجات وكفاءات جيدة لسوق العمل (٧) .

نخلص مما سبق إلى أهمية التعليم في التنمية المستدامة بصفة عامة وفي تنمية الموارد البشرية بصفة خاصة . وكذا أهمية الاستثمار في التعليم باعتباره استثمار في الإنسان ، وأن الدول المتقدمة قد صنعت اقتصاد المعرفة بواسطة التنمية البشرية لشعوبها .

ثانيا: أهمية تعليم الموارد البشرية :

يعتبر التعليم مدخلا أساسيا لتنمية الموارد البشرية وإعدادها بالشكل الأمثل الذي يلبى احتياجات ومتطلبات سوق العمل .

وفي هذا يقول الحكيم الصيني (كيواه تزو) الذي عاش في القرن الخامس عشر قبل الميلاد : « إذا كنت تخطط لسنة فأغرس بذرة ، وإذا كنت تخطط لعشر سنوات ، فأزرع شجرة ، وإذا كنت تخطط لمائة عام فلُعم الناس ، فعندما تزرع بذرة واحدة فإنك تحصد محصولاً واحداً ، وعندما تعلم الناس تحصد مائة محصول » (٨) .

فالتعليم يعتبر حاجة ضرورية وملحة لكل فرد من أفراد المجتمع ، حاضراً ومستقبلاً ؛ لأنه ضرورة وحاجة حياتية لا يمكن الاستغناء عنها ، فهو الوسيلة التي عن طريقها يتم بناء قوة عمل منتجة تسهم في عملية التنمية في المجتمع ، « كما يؤدى التعليم مهمة أساسية في تربية الأجيال على المواطنة والحقوق والواجبات وتطوير الفكر النقدي الذي يساعد في عملية البناء والتطوير والتغيير المجتمعي والنهوض بالإنتاج والإنتاجية » (٩). ويساعد على تغيير تفكير الموارد البشرية وسلوكها بما يتلاءم مع متطلبات الحياة ، ويوسع المعارف لديها ويرفع من مستوى وعيها المادي ويسهل عملية التكيف مع البيئة المحيطة بها ويكسبها المهارات والخبرات والكفاءات لمواكبة التطورات في كافة مجالات الحياة ولن تؤدى الموارد البشرية دورها - باعتبارها من أهم العناصر الإنتاجية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع – دون تعليم ، حيث يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري ، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ، ويزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أفضل تعليماً

، وبالتالي فإن الموارد البشرية تساعد في التقدم التقني ، وتعتبر مصدراً مهما من مصادر النمو المستدام ، ولقد اهتم الاقتصاديون بالتعليم حيث اعتبره (آدم سميث) « عاملا للاستقرار السياسي والاجتماعي الذي لا بد من توافره لتحقيق أي تنمية اقتصادية » (١٠) :

ومما تقدم يمكننا القول بأن للتعليم وظيفة اقتصادية وأخرى اجتماعية :

الوظيفة الاقتصادية : تتمثل في إعداد وتأهيل القوة البشرية العاملة الفنية المطلوبة في جميع التخصصات ، لتزويد سوق العمل بها .

الوظيفة الاجتماعية : تتمثل في إعداد وتهيئة القوة البشرية العاملة الفنية ثقافيا واجتماعيا بشكل يناسب البيئة الاقتصادية والفنية والمهنية السائدة في المجتمع ، فكما يكون المجتمع يكون التعليم وكما يكون التعليم يكون المجتمع » (١١) .

المبحث الثاني

ماهية التنمية البشرية وأهميتها

أولا: مفهوم التنمية البشرية :

مفهوم التنمية في اللغة العربية يشتق من لفظ "نمى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموا . أما المعنى الإنجليزي للتنمية (Development) فانه يعني إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، أما مفهوم التنمية البشرية بدأ يتضح عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج الدول التي شاركت في الحرب مصدومة من الدمار البشري والاقتصادي الهائل وخاصة الدول الخاسرة.

ومن هذا التاريخ بدأت الأمم المتحدة تنتهج سياسة التنمية البشرية مع الدول الفقيرة لمساعدتها في الخروج من حالة الفقر التي تعانى منها ، وقد ظهر الاهتمام الأممي بمفهوم التنمية البشرية من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذ وردت تعريفات عديدة لمفهوم التنمية البشرية ، ففي مقدمة الإعلان العالمي عن الحق في التنمية.(١٢)

" التنمية: هي سيرورة شاملة ، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم، وهذه السيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في التنمية، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها " (١٣) .

أما الجمعية العمومية للأمم المتحدة فـ" تقر بأن الإنسان هو الموضوع المحوري لسيرورة التنمية،

وأن السياسات التنموية يجب أن تجعل من الكائن الإنساني المشارك الأساسي في عملية التنمية، والمستفيد الأول منها، وتقر بأن إيجاد الشروط المساعدة على تنمية الشعوب والأفراد، هو المسؤولية الأولى للحكومات، كما أنها تدرك أن الجهود العالمية

المبذولة من أجل تطوير الالتزام بحقوق الإنسان والدفاع عنها، لابد أن تتلازم مع جهود مماثلة من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد "(١٤).

ثانياً: أهمية التنمية البشرية:

تأتي أهمية تنمية الموارد البشرية من خلال دور هذه التنمية في صيانة الموارد البشرية الموجودة في الدول، سواء من حيث ضمان حقها في الحياة وتحسين ظروفها الصحية والمعيشية وفسح مجال التعليم والتكوين لها وإبعاد شبح الجهل والأمية عنها، أو من حيث فسح المجال لها للمشاركة بشكل فاعل في خدمة المجتمع وتسيير شؤونه وتطويره.

ويمكن أن نكتشف أهمية تنمية الموارد البشرية من خلال الوقوف على الدور المهم الذي تلعبه هذه الموارد في المجال الإنتاجي، حيث إنها ساهمت وما تزال تساهم في زيادة الدخل القومي للمجتمعات البشرية عبر التاريخ. فالموارد البشرية هي القوة المحركة للموارد المختلفة و لعناصر الإنتاج المتنوعة، فالذي كان يزرع الأرض هو البشر والذي يشغل الآلة في المصنع هو البشر. وتعتبر التنمية البشرية من المقومات الأساسية للتنمية الشاملة في أي مجتمع، بل يمكن اعتبارها هي الأساس، فلا توجد تنمية حقيقية في أي مجتمع كان دون تنمية موارده البشرية وتطويرها إن الدول التي لا تملك موارد طبيعية كافية لا يمكن الحكم عليها بالفناء والفشل طالما عرفت كيف تستثمر في تنمية مواردها البشرية، وخير مثال على ذلك اليابان المشهورة بشح مواردها الطبيعية استطاعت من خلال اعتمادها على تنمية مواردها البشرية من تحقيق تقدم تكنولوجي هائل واحتلال المرتبة الثانية عالميا من حيث القوة الاقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد أصبحت تنمية الموارد البشرية في الوقت الحاضر تكتسب أهمية بالغة بسبب تنامي التقدم العلمي والتقني وبسبب تزايد مساهمة اقتصاد المعرفة في الاقتصاد العالمي وفي الناتج القومي للدول، وبسبب تدويل رأس المال البشري وتدويل أسواق العمل وتزايد دور وأهمية اليد العاملة المؤهلة في العملية الإنتاجية، ناهيك عن انتشار المجاعات في أنحاء مختلفة من العالم، وعودة بعض الأمراض منذ زمن بعيد.

إن هذه التحديات تجعلنا نؤكد بأن الموارد البشرية هي الثروة الحقيقية التي يجب المراهنة عليها في أي مجتمع كان، وتنميتها - عن طريق التعليم والتدريب - هو السبيل الأوحد للمجتمعات لمواجهة تلك التحديات والتغلب عليها (١٥).

ثالثا: الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري :

من الثابت أن جميع دول العالم تسعى للحصول على قيمة أعلى واقتصاد يتمتع بمهارات عالية، مدركة أن الخطوة الأولى لتحقيق هذه الأهداف هو بالحصول على قوى بشرية تتميز بتعليم جيد. ولقد أكد الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم على أهمية دور الإنسان وتأثيره الفاعل والإيجابي في عملية التنمية الاقتصادية وفي فاعلية عناصر الإنتاج المادية فهذه العناصر لا تكون لها تلك

الفاعلية بدون الإنسان، وقد أدت النقلة العلمية والتكنولوجية وما أعقبتها من تطورات حديثة في الفن الإنتاجي إلى حدوث تغييرات متلاحقة في أساليب وطرق الإنتاج، مما أوجد ضرورات متزايدة لرفع مستوى إعداد الإنسان وزيادة فترات تعليمه وتدريبه وزيادة ممارساته العلمية والفكرية في البحث النظري والتطبيقي (١٦) .

ولقد اعتبر كارل ماركس الإنسان أثمن رأس مال، وكذلك أدخل إيرفنج فيشر رأس المال البشري في مفهوم رأس المال كأي شيء يدر دخلا عبر فترة من الزمن . وأن هذا الدخل يتولد عن رأس المال ، وقد أشار الفريد مارشال إلى أن أثمن ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر(١٧).

وقد أثبتت دراسة عام ١٩٦٢ من قبل منظمة اليونسكو لكل من سولو والاقتصادي النرويجي أوكرست أن الزيادة في متوسط دخل الفرد نتيجة للتحسن في العوامل البشرية هي أكبر من الزيادة المتوقعة من عائد رأس المال المادي. كما استطاعت عدد من الدراسات الإدارية التي تخصصت في بحث الاستثمار في الإنسان على المستوى المشروع أن تثبت أن الإنفاق على تدريب القوى العاملة)تنمية الموارد البشرية أثناء الخدمة(استثمارا رأسماليا. وأثبتت دراسات أخرى محاسبية من أن تكاليف تدريب القوى العاملة يترتب عليه زيادة مهمة في الطاقة الإنتاجية. الإنفاق على رفع كفاءة العمال وتحسين طرق أداء العمل زاد من عدد الوحدات المنتجة للفترة نفسها مما قلل التكلفة الكلية والمتوسطة للوحدة المنتجة وأعطى فرصة أكبر لجني مزيد من الأرباح (١٨) .

وفي هذا الصدد يذكر الاقتصادي الشهير فردريك هاربيسون ، أن الموارد البشرية تمثل الأساس لثروة الأمم . وأن رأس المال والموارد الطبيعية هي عناصر إنتاج سلبية ، وأن العنصر البشري هو عامل الإنتاج النشط والفعال ؛ إذ أنه هو الذي يقوم بتكوين

رأس المال المادي ، واستغلال الموارد الطبيعية وبناء المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام . ويؤكد سيادته أن الدولة التي لا تستطيع أن تنمى القدرات والمعارف لدى شعبها ، وأن تستخدم هذه القدرات والمعارف بشكل فعال لخدمة الاقتصاد القومي ، فإن مثل هذه الدولة لن تستطيع أن تطور أي شكل لآخر[١٩] .

وبناء على ما تقدم يمكننا القول بأن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا وأكثرها الحاحا باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية والفنية والسلوكية.

المبحث الثالث

أهمية تنمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : دور الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني : دور تعليم تدريب الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول

دور الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعرف الموارد البشرية بأنها : رأس المال البشري من الأفراد الحاملين للقدرات والمواهب والمهارات والمعارف ، والذين يستخدمون هذه القدرات والمواهب والمهارات والمعارف في إنتاج السلع وأداء والخدمات النافعة (٢٠) .

تلعب الموارد البشرية دوراً مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لأن الإنسان هو منطلق عملية التنمية وأداتها وغايتها ، والعنصر البشري الكفء المتعلم والمدرّب هو صانع التنمية ومنتجها ، وبما أن الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تحسين مستوى معيشة الإنسان ورفاهيته عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي والارتقاء بمعارفه ومهاراته وبمستوى أدائه وانتاجيته ، وحيث إن نظريات التنمية الاقتصادية تربط الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد بأربعة عوامل هي (التراكم الرأسمالي – النمو السكاني – اكتشاف موارد جديدة – التقدّم التكنولوجي)(٢١) ، فإننا نجد أن الإنسان يلعب دوراً مهما في كل هذه العوامل . فالتراكم الرأسمالي هو نتيجة للجهود السابقة للإنسان والمتراكمة عبر الزمن ، والموارد الطبيعية يتم اكتشافها وتطويرها من قبل الإنسان ، ونمو السكان هو الأساس في توليد ونمو الموارد البشرية ، والتقدم التكنولوجي حصل بفضل معارف الإنسان وقدراته ومهاراته ، وبالتالي فإنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمجملها تعتمد على القوى البشرية العاملة المؤهّلة والمعدّة بشكل جيد والمزودة بالمهارات الفنية

والكفاءات العلمية والتقنية اللازمة في مختلف القطاعات الاقتصادية للقيام بأداء أفضل والإنتاج بكفاءة أكبر والمساهمة في زيادة الناتج المحلى ، وبالتالي زيادة الدخل القومي.

لذا يعتبر العنصر البشري أساس عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغايتها ، حيث إن الهدف النهائي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتمثل في تحقيق مستوى جيد من الرفاهية للأفراد ، بالتالي فإن تحقيق هذا الهدف لا يتم إلا من خلال تعزيز قدرات الأفراد لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والمعرفة واحترام الذات والمشاركة في الحياة الاجتماعية وعملية التنمية بشكل جيد.

وبناء على ذلك ، فإن مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية لا يقاس بالدخل الفردي واستهلاك السلع فقط . بل يقاس بالقدرات البشرية وما تختزنه هذه الطاقات من المعارف والمهارات والكفايات اللازمة للانتفاع منها في تحقيق هدف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو تحقيق مستوى معيشي مناسب والوصول بالأفراد والمجتمعات إلى مستوى الرفاهية . فالتنمية البشرية تقوم على جانبين هما :(٢٢)

* بناء القدرات البشرية من خلال التعليم والتدريب لتحسين مستوى الصحة والوعى والمعرفة والمهارات والكفايات .

* انتفاع الأفراد من قدراتهم المكتسبة لأغراض الإنتاج والمساهمة في زيادة الناتج المحلى الإجمالي ، وبالتالي زيادة الدخل الفردي والقومي إلى جانب تأمين التغذية الكافية والمياه الصالحة والخدمات الصحية والمدارس والنقل والسكن التي يقوم على تأمينها وبناء بنيتها التحتية الإنسان أصلاً ، وبناءً عليه فإن تحقيق ذلك يؤدى إلى تحقيق الهدف النهائي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهو تحقيق مستوى رفاهية جيد للأفراد والمجتمعات.

نخلص مما تقدم إلى مدى أهمية دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث إن العنصر البشري هو منطلق ووسيلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد ، وهو العقل المدبر لها والمتطوع أولاً وأخيراً لجميع الأصول التي تمتلكها .

لذا يجب على جميع الدول – خاصة الدول النامية ومنها مصر – تعبئة الإمكانات والقدرات الذاتية وتوجيهها بأفضل كيفية ممكنة بما يسهم في تحقيق عملية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما يجب على هذه الدول تبني سياسة تدريب وتحفيز الموارد البشرية لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية . وبالتالي زيادة الدخل الفردي والقومي ، وبالتالي زيادة القدرة على الاستثمار وتكوين رأس المال بما يحقق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول(٢٣) .

المطلب الثاني

دور تعليم تدريب الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في بداية الستينات من هذا القرن قام الاقتصاديان شولتز ودينسون كل بمفرده بإثبات أن التعليم يسهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي . وذلك عن طريق رفع كفاءة وإنتاجية اليد العاملة ، وقد ترتب على ذلك صدور عدد كبير من الدراسات تتعلق بالفائدة الاقتصادية للاستثمار في تعليم وتدريب العنصر البشري ، وقد أبدى البنك الدولي مؤخرا اهتماما كبيرا بقضية التعليم وأثر ذلك على رفع مستوى العنصر البشري في البلدان النامية . وما ينتج عن ذلك من ارتفاع معدل النمو الاقتصادي .

وقد استخدم دينسون(٢٤) E.F Dension وآخرون (في علم ١٩٦٢) فكرة دالة الإنتاج لقياس مصادر النمو المختلفة في الاقتصاد الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩١٠ – ١٩٦٠. وقد استخدم دالة الإنتاج البسيطة المعروفة بدالة Cob-Douglas ويمكن التعبير عنها على النحو التالي :

$$Y = F\{K\ L\}$$

حيث أن :

Y = الإنتاج الكلى .

L = رأس المال البشري .

K = رأس المال المادي .

وعندما قام دينسون باستخدام هذه الفكرة لشرح محددات نمو الإنتاج القومي للولايات المتحدة خلال الفترة المذكورة تبين له وجود فضلة أو متبق Residual كبير في الأهمية من الزيادة في الناتج القومي ، لا يرجع إلى الزيادة في رأس المال البشري (القوى العاملة) ولا إلى الزياد في الاستثمار غير البشري (رأس المال المادي). ومن ثم فإنه قد استنتج أنه بالضرورة توجد مجموعة أخرى من العوامل قد أسهمت بدور فعال في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩١٠ – ١٩٦٠ .

وقد قدر دينسون في دراسات لاحقة أن الاستثمار في التعليم – وخاصة تعليم وتدريب الموارد البشرية – قد أسهم بنحو ٢٣٪ في المتوسط من معدل الزيادة الإنتاج

القومي الأمريكي خلال الفترة المذكورة ، وذلك عن طريق رفع المستوى التعليمي لليد العاملة . كذلك فإنه قد قدر أن أثر التعليم قد كان في حدود ١٥٪ فقط في الفترة من ١٩٥٠ حتى الستينات. وقد تفاوتت بين الدول المختلفة الصناعية والنامية ، بينما وصلت هذه النسبة إلى ١٥٪ في الولايات المتحدة نجد أنها ارتفعت إلى ٢٥٪ من معدل النمو الاقتصادي في كندا . وكانت ١٢٪ بالنسبة لإنجلترا. بينما انخفضت إلى ٣,٢ بالنسبة للبرازيل ، وكانت في حدود ٠,٨٪ فقط بالنسبة للمكسيك .

كذلك قام نورمان هكس – وهو من خبراء البنك الدولي – في عام ١٩٨٠ بقياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والإلمام بالقراءة والكتابة ، ومتوسط العمر المرتقب (أو المتوقع أن يعيشه الإنسان)Life expectancy في ٨٣ دولة من دول العالم الثالث خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٧ ، فوجد أن الـ ١٢ دولة التي حققت أعلى معدلات في النمو الاقتصادي كانت تتمتع بأعلى المعدلات في التعليم (أي محو الأمية) أو Literacy وكذلك هي التي يحقق مواطنوها أطول عمر متوقع(٢٥) .

وبناءً على ما تقدم ، تعتبر القوة البشرية العاملة المتعلمة والمدربة والمعدة إعداداً جيداً مطابقاً لمتطلبات سوق العمل عنصراً مهماً ورئيسياً في العملية الإنتاجية ، حيث إن العنصر البشري المؤهل هو العامل الحقيقي للتنمية الشاملة والعنصر الرئيسي في عملية البناء والتطوير الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هنا تبرز أهمية التعليم والتدريب في عملية التنمية الاقتصادية ، فالأمية ومستويات التعليم والتدريب المنخفضة تقلل من الإنتاجية بطرق متعددة ، فهي تقلص من عرض العلماء والمفكرين والاطباء والمهندسين والإداريين والفنيين وغيرهم من أفراد القوة العاملة ، كما تؤدى إلى تخفيض الإنتاجية للعاملين عن طريق تخفيض قابلية العمال في اتباع تعليمات العمل وتعلم طرق جديدة في الإنتاج .

فالقيمة الاقتصادية لعمليتي التعليم والتدريب تنبع من كونهما متصلتين برأس المال البشري الذي أصبحت قيمته في الوقت الحاضر تفوق قيمة رأس المال المادي على اعتبار أنه أكثر ديمومة وفاعلية ، وهذا ما أكده (ألفرد مارشال) بقوله : « إن أكثر أنواع الاستثمار قيمة هو ما يستثمر في الإنسان » (٢٦) .

وتجدر الإشارة إلى المردود الاقتصادي لتعليم وتدريب الموارد البشرية من حيث تقليل حجم البطالة ، حيث تلعب عملية تعليم وتدريب الموارد البشرية دوراً كبيراً في تشغيل الأفراد والتقليل من حجم البطالة في المجتمع ، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة القدرة التنافسية للمنظمات التي يعمل بها خريجو مؤسسات التعليم والتدريب وفي زيادة إنتاجيتها ، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد بشكل عام ، لأن عملية تعليم وتدريب هؤلاء الأفراد تساعدهم على التعامل بشكل فعال مع المتغيرات البيئية الخارجية مثل (تحدي العولمة ، وتحدي الجودة ، والتحدي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، والتحدي التكنولوجي ، والتحدي التنافسي ، ... الخ) الأمر الذي يساعد هذه المنظمات على تحقيق ميزة تنافسية في أسواقها والنفاذ إلى أسواق جديدة ، ويشجعها على امتصاص القوة العاملة المؤهلة والمدربة وتشغيلها .

نخلص مما تقدم إلى أن عملية تعليم وتدريب الموارد البشرية تزيد من إنتاجية الأفراد ومن حصولهم على فرص عمل بدخول مرتفعة ، مما يسهم في زيادة الدخل القومي للمجتمع ، فبالتعليم والتدريب الجيد يزيد دخل الأفراد من خلال تحسين قدرتهم الإنتاجية وزيادة مهاراتهم ، مما يساعد على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.

المبحث الرابع

علاقة التعليم والتنمية البشرية باقتصاد المعرفة

وطبقا لمقتضيات البحث نجد لزاما علينا الإشارة إلى مفهوم الاقتصاد المعرفي لارتباطه الوثيق بالتعليم والتنمية البشرية . ففي هذا المبحث سنتعرف على مفهوم اقتصاد المعرفة وعلاقته بالتعليم في المطلب الأول . أما في المطلب الثاني فسيتم التطرق إلى العلاقة بين التنمية البشرية واقتصاد المعرفة ، على النحو التالي :

المطلب الأول : التعليم وعلاقته باقتصاد المعرفة :

المطلب الثاني :العلاقة بين التنمية البشرية واقصاد المعرفة

المطلب الأول

التعليم وعلاقته باقتصاد المعرفة

أولاً : مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه :

ماهية الاقتصاد المعرفي : إن الاقتصاد المعرفي مفهوم جديد ظهر عقب الثورة الصناعية وثورة الاتصالات ويعتمد اعتماداً أساسياً على تكنولوجيا المعلومات. ويوجد العديد من تعريفات اقتصاد ومجتمع المعرفة أهمها :

هو عبارة عن الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة ، والمشاركة فيها ، واستخدامها ، وتوظيفها ، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة ، واستخدام العقل البشري كرأس للمال ، وتوظيف البحث العلمي ، لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ؛ ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة ، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي (٢٧) .

خصائص الاقتصاد المعرفي : ينفرد اقتصاد المعرفة بالخصائص التالية(٢٨) :

١- أن العامل الرئيس في الإنتاج هي المعرفة، والاهتمام بغير الملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلا من الأصول المادية.

٢- أنه اقتصاد شبكي نظرا لتطور وسائل الاتصالات الحديثة .

٣- رقمي مما يؤثر بشكل كبير على حجم وخزن ومعالجة المعلومات، وأنه افتراضي فمع الرقمنة وشبكة الإنترنت بات العمل الافتراضي حقيقة واقعة .

٤- انحسار قيود الزمان والمكان وانخفاض التكلفة في ظل التطورات التكنولوجية الجديدة ، وانتشار الأسواق الإلكترونية التي تتميز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وأسعارها، وتدعم الوعي بالقضايا الأخلاقية لدى الأفراد والمنظمات نتيجة للتدفق الحر للمعلومات عبر الشبكة الالكترونية.

ثانياً : العلاقة بين التعليم واقتصاد المعرفة :

يعد التعليم من أهم المتطلبات والركائز الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة ، حيث يرى البعض أنه لتحقيق الإقلاع المعرفي والتحول نحو اقتصاد المعرفة، يتطلب توافر مجموعة من المتطلبات والشروط الأساسية، أهمها توفر بنى تحتية تكنولوجية وخاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتوفر قاعدة للبحث والتطوير، والاستثمار في الرأسمال البشري من خلال نظام تعليمي جيد(٢٩) ، ووجهة النظر هذه يؤيدها البنك الدولي من خلال وضعه إطارا عاما لاقتصاد المعرفة كما هو مبين في الشكل التالي :

شكل رقم : (١) : ركائز إطار البنك الدولي لاقتصاد المعرفة :

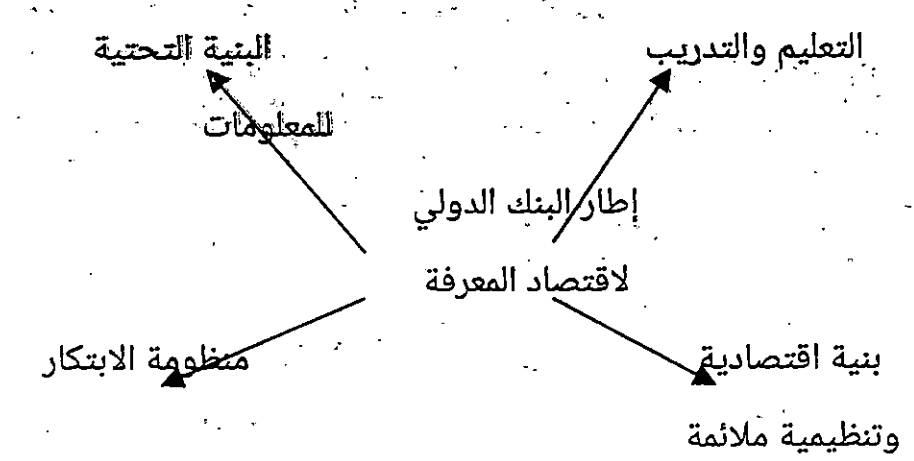

المصدر: الاسكوا - رؤية مقترحة لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة - الأمم المتحدة نيويورك ، ٢٠٠٨ ، ص. ٢

وتعتمد قدرة أي دولة على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها التحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون مدى قدرة الأفراد والشركات على إنتاج الثروة حسب قدرتهم على التعلم ومشاركة الإبداع، ولذلك فقد أصبح التعليم ضرورة حتمية لاقتصاد المعرفة(٣٠) .

وبناء على ما تقدم يمكننا القول بأن هناك علاقة وثيقة بين التعليم واقتصاد المعرفة ، تتمثل في كون التعليم من أهم الدعائم التي يرتكز عليها اقتصاد المعرفة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه من خلال التعليم الجيد يتم تنمية الموارد البشرية التي بواسطتها يتم صنع اقتصاد المعرفة ، باعتبار أن الإنسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي، والتكنولوجي ، والاقتصادي والاجتماعي ، والاستثمار في تنمية القدرات الإنسانية والموارد البشرية يكون من خلال التعليم والتدريب .

المطلب الثاني

العلاقة بين التنمية البشرية واقتصاد المعرفة

كما ذكرنا سابقاً ، يقوم اقتصاد المعرفة على حسن استخدام المعارف الناتجة عن التقدم العلمي ، خصوصا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لابتكار وانتاج سلع وتجهيزات جديدة ، وتطوير وسائل الإنتاج وأدواته بما يؤدي إلى تحسين جودة السلع وقدرتها على المنافسة في الأسواق الإقليمية والخارجية في ضوء عولمة الاقتصاد والتجارة.

من جهة أخرى ، لعبت شبكات المعلومات والاتصالات دورا بارزا في انفتاح الشعوب والثقافات على بعضها ما سمح بنقل المعارف وتبادل المعلومات وتوفير بيئة ثقافية وتربوية وعلمية جديدة أدت إلى تكوين ما يسمى "مجتمع المعرفة"، الذي هو عبارة عن مجموعات وكتل بشرية ومعرفية قادرة على التواصل والعمل والإنتاج باستخدام المعارف والتقنيات الحديثة ؛ هذا المجتمع الذي تدخل المعرفة في أساس تكوينه ويسبح في فضاء المعلومات، ويستخدم المعرفة المتجددة كوسيلة للابتكار والإبداع والإنتاج والتسويق والمنافسة بأسعار منخفضة لسلع وأجهزة عالية الجودة، ما سمح بتكبير حجم الاقتصاد وتعزيز الصادرات وتحسين مستويات الدخل الوطني، وبالتالي فإن بناء اقتصاد معرفي (٣١) هو نتاج مجتمع المعرفة الذي تلعب فيه المعرفة الأداة الرئيسية في الابتكار والإبداع والإنتاج وتحسين مستوى التنمية البشرية؛ كما أن اقتصاد المعرفة يمكن أن يكون أحد وسائل تحسين معدلات التنمية البشرية.

وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا بارزا في تحسين عملية التنمية البشرية، على الأقل من خلال خلق مناصب عمل جديدة، بالإضافة إلى أن عملية نقل المعرفة من العالم الصناعي إلى الدول النامية أصبحت أكثر سهولة وسرعة في ظل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(٣٢) .

ويرى تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠١ ، أنه عبر التاريخ كانت التكنولوجيا أداة قوية للتنمية البشرية والتقليل من الفقر، وأن الفجوة التكنولوجية ليست بالضرورة نتيجة لفجوة الدخل، فكثيرا ما يعتقد الناس بأن قدرة الأفراد على الوصول إلى الابتكارات التقنية والمواصلات أو الهاتف أو الانترنت تزداد بزيادة الدخل، وهذا أمر

حقيقي فالنمو الاقتصادي يخلق الفرص لإيجاد الابتكارات التقنية النافعة ونشرها، ولكن هذه العملية يمكن أن تتم بشكل عكسي فالاستثمار في التقنية مثل الاستثمار في التعليم يمكن أن يمد الأفراد بأدوات أفضل، مما يساعد على زيادة إنتاجيتهم ورفاهيتهم، ومن ثم تصبح التقنية أداة وليست مجرد مكافأة أو نتيجة للنمو والتنمية (٣٣).

وفي هذا الصدد جاء تقرير "البنك الدولي "عن التنمية في العالم عام ١٩٩٨ بعنوان "المعرفة من أجل التنمية" ليؤكد أن المعرفة ليست على نطاق الفرد وانما على مستوى المجتمع كله وهي العامل الحاسم للتنمية، كما يؤكد التقرير وجوب التصدي لفجوات المعرفة ما بين البلدان وداخلها ومشكلات المعلومات التي تضعف الأسواق وتعرقل الإجراءات الحكومية، علما أن هذه الفجوات هي أكثر حدة في البلدان الأشد فقرا ، وهي السبب الرئيس في ذلك الفقر، ويؤكد التقرير أن هناك نحو٣ مليارات نسمة على الأرض تعيش على ٢ دولارات في اليوم بأسعار ١٩٩٧ في الولايات المتحدة ويتركز معظم فقراء العالم في شرق وجنوب آسيا(٣٤).

يتضح مما سبق أنه لا يمكن تحقيق اقتصاد معرفة دون تنمية بشرية والعكس صحيح، إذ لا يمكن زيادة الإنتاجية إلا من خلال زيادة نسبة التعليم ، وبالتالي تحسين مستوى التنمية البشرية وصولا إلى مستوى معيشي لائق.

نتائج البحث والتوصيات

أولاً: النتائج: توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها كالتالي:

١- أن الإنفاق على التعليم أحد أفضل الاستثمارات؛ لأنه استثمار في تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق ثمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي توجد علاقة مهمة إيجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، وأن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا وأكثرها إلحاحاً باعتبارها العملية الضرورية لتحريك وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية والفنية والسلوكية.

٢- بينت الدراسة أهمية دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث إن العنصر البشري هو منطلق ووسيلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، وهو العقل المدبر لها والموطوع أولاً وأخيراً لجميع الأصول التي تمتلكها.

٣- أن عملية تعليم وتدريب الموارد البشرية تزيد من إنتاجية الأفراد ومن حصولهم على فرص عمل بدخول مرتفعة، مما يسهم في زيادة الدخل القومي للمجتمع.

٤- إن اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي يلعب فيه تحقيق واستثمار المعرفة دوراً أساسيا في خلق الثروة، حيث يعتمد اعتماداً أساسياً على نشر المعلومات واستثمارها، فنجاح المؤسسات والشركات يعتمد كثيراً على فعاليتها في جمع المعرفة واستعمالها واستخدامها لرفع الإنتاجية وإنتاج سلع جديدة.

٥- أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم واقتصاد المعرفة، تتمثل في كون التعليم من أهم الدعائم التي يرتكز عليها اقتصاد المعرفة، وكذا توجد علاقة وثيقة أيضا بين التنمية البشري واقتصاد المعرفة، حيث لا يمكن تحقيق اقتصاد معرفة دون تنمية بشرية والعكس صحيح، باعتبار أن الإنسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي، والتكنولوجي، والاقتصادي والاجتماعي، والاستثمار في تنمية القدرات الإنسانية

والموارد البشرية يكون من خلال التعليم والتدريب .

ثانيا : التوصيات :

بعد الانتهاء من هذا البحث الهام يوصى الباحث بما يلي :

١- زيادة الإنفاق على تعليم وتدريب تدريب الموارد البشرية ، ورفع النسبة المخصصة لهما في الموازنة العامة للدولة ، وذلك لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية ، وبالتالي زيادة الدخل الفردي والقومي ، وبالتالي زيادة القدرة على الاستثمار وتكوين رأس المال بما يحقق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول .

٢- الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي ، مع زيادة الإنفاق على البحث العلمي ، وبحيث يكون هذا الإنفاق منظماً ويستفيد من معطيات العلم الحديث ، وخبرات الدول المتقدمة في هذا المضمار ، وذلك من خلال زيادة عقد المؤتمرات العلمية والندوات ، وزيادة مراكز البحوث المشتركة مع الدول المتقدمة .

٣- الحاجة إلى المواكبة المبكرة للدخول في الاقتصاد المعرفي وتنمية الموارد البشرية للإبداع والابتكار والمهارة المعرفية وتهيئتها وخلق المناخات العلمية لتحقق التطوير .

٤- ضرورة الإسراع في وضع التشريعات والتنظيمات القانونية الداعمة للاقتصاد المعرفي ، وخلق بيئة مشجعة للمؤسسات الاقتصادية ودعم القوانين المتعلقة بالمعاملات والتجارة ، ووضع التشريعات المناسبة لضمان حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ، وضمان حرية الرأي والتعبير والإبداع .

مراجع البحث

١- د. فاضل عباس كاظم الشباني. د. أمل أسمر زيون - الاستثمار في التعليم مدخل عام للتنمية البشرية في العراق – مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية – المجلد ١٩ العدد ١ لسنة ٢٠١٧ – ص ١٤٩.

٢- جون جي كارلسون ، ترجمة علي حسين حجاج - نظريات التعليم دراسة مقارنة - الجزء الثاني، عالم المعرفة – ١٩٨٦- ص ٨١.

٣- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – التصنيف الدولي المقنن للتعليم ،اسكد ١٩٩٧ - الطبعة الثانية ٢٠٠٦.

٤- د. محمد محمد طاهر جحجاح – تحليل أثر تعليم وتدريب الموارد البشرية على عملية التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية – رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سوريا – سنة ٢٠١٥ – ص٤.

٥- د. عبد الله عبد الدائم - التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي (استراتيجية تنمية القوى العاملة) - دار العلم للملايين ، بيروت – سنة ١٩٩١ – ص ٩.

٦- دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية البشرية – من إصدارات المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

٧- د. بولصباغ رياض –التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية – رسالة ماجستير مقدمه إلى كلية العلوم الاقتصادية – جامعة فرحات عباس – الجزائر – سنة ٢٠١٣ – ص ٨٨.

٨- تقرير التنمية البشرية - الأمم المتحدة – سنة ١٩٩١ – ص ٧٢.

٩- الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦- ٢٠١٠)- الفصل التاسع عشر، قطاع التعليم والبحث العلمي - هيئة تخطيط الدولة – ص ٤٠٣.

١٠- انطوان حناوي ، مجلة التربية والتعليم - الإنفاق على التعليم وتاريخ الفكر الاقتصادي – منظمة اليونسكو ، العدد ٤٤ ، سنة ١٩٨٨ - ص ٦٥.

١١- عبد الباسط عبد المعطى – بعض المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في العلاقة بين التعليم والتنمية في الوطن العربي– مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – سنة ١٩٩٥ – ص ٢٩٣.

١٢- د. صبري محمد خليل - مفهوم التنمية البشرية وتنمية الذات - مكتبة كتاب المقالات - ٢٠١٢- ، ص ٣ .

١٣- د .نصر عارف - في مفاهيم التمية ومصطلحاتها - مجلة ديوان العرب، القاهرة، ٢٠٠٨ ، ص ٨ - ١٠ .

14 -hatt//www.almothagaf.com

١٥- فراح منال - دور إدارة المعرفة في تنمية الموارد البشرية دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز-بأم البواقي-رسالة ماجستير مقدمه إلى كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-- الجزائر - سنة ٢٠١٨ - ص ٤٨،٤٩.

١٦- عبد الصمد الركابي - الاستثمار في الإنسان واهمية راس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية، مجلة الاقتصادي، سنة ١٩٨١ العدد(١) ، ص ٥٨ .

17 -Marshal A. (1930). Principle of Economic, Macmillan and Co. Ltd, London, pp216-218

١٨- د. محمد عصام الدين زايد - الاستثمار في التكوين البشري على مستوى المشروع - مجلة العمل العربي - العدد ٨ - سنة ١٩٩٧ - ص ١٣ - ١٨ .

١٩- د. محمد محروس إسماعيل - اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - سنة ١٩٩٠ - ص٢٠ .

٢٠- د. فليح حسن خلف - التنمية والتخطيط الاقتصادي - عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ، الأردن - سنة ٢٠٠٦ - ص ١٩٣.

٢١- د. فليح حسن خلف - التنمية والتخطيط الاقتصادي - مرجع سابق - ص ١٩٢.

٢٢- د. مدحت القريشي - التنمية الاقتصاديّة)نظريّات وسياسات وموضوعات(- دار وائل للنشر، الطبعة الاولى - سنة ٢٠٠٧ - ص ١٨٠ .

٢٢- د. مدحت القريشي - التنمية الاقتصاديّة)نظريّات وسياسات وموضوعات(- مرجع سابق - ص ١٥٥ .

٢٣- د. محمد محمد طاهر جحجاح – تحليل أثر تعليم وتدريب الموارد البشرية على عملية التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية – رسالة دكتوراه – مرجع سابق – ص ٦٣ .

٢٤- د. محمد محروس إسماعيل – اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة – مرجع سابق – ص ٢١،٢٢.

٢٥- د. محمد محروس إسماعيل – اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة – مرجع سابق – ص ٢٣ .

٢٦- فردريك هاربيسون ، تشارلز مايرز – ترجمة د. ابراهيم حافظ – التعليم والقوة البشرية والنمو الاقتصادي « استراتيجيات تنمية الموارد البشرية » – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – ص١٤ .

٢٧- د. هاشم الشمري ، ناديا الليثي - الاقتصاد المعرفي - دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان – سنة ٢٠٠٨ ، ص ١٤ .

٢٨- د. إنعام محسن حسن زويلف - أثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي -دراسة تطبيقية في عينة من البنوك الأردنية - مجلة اقتصاديات شمال افريقيا والعولمة ، العدد ٥ ، جامعة الشلف - سنة ٢٠٠٩ - ص٢٢٨ .

٢٩- د. بولصباع رياض –التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية – رسالة ماجستير – مرجع سابق – ص ٧١.

٣٠- د. سويلم جودة سعيد - « تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة في مصر اقتصاد المعرفة - مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - ١٣-١٤ ديسمبر ، سنة ٢٠٠٤ – ص ٢١٢ .

٣١- د. عبد الحسن الحسيني - التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة : قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا- الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨م، ص ١٤٧.

٣٢- د. عبد الحسن الحسيني - التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة : قراءة في تجارب الدول العربية واسرائيل والصين وماليزيا- مرجع سابق - ص ١٦٢.

٣٣- د. عدنان داود، د. هدى زوير - الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية - دار جرير للنشر. الطبعة الأولى. عمان - سنة ٢٠١٠- ص ١٢٣ .

٣٤- د. عدنان داود. د. هدى زوير - الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية – مرجع سابق - ص ١٢٦ .

السيرة الذاتية للمؤلف

البيانات الشخصية :

الاسم : الدكتور خلف مهدى السيد كبكاب

تاريخ الميلاد : ١٩٨٢/٤/١٤

محل الميلاد : البحيرة

العنوان الدائم: شارع الجمهورية - مركز حوش عيسى – محافظة البحيرة

الحالة الاجتماعية : متزوج ويعول .

الدرجات العلمية :

الليسانس في الحقوق – كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية ٢٠٠٤ .

دبلوم العلوم القضائية – كلية الحقوق – جامعة طنطا ٢٠٠٥ .

دبلوم القانون الخاص – كلية الحقوق – جامعة طنطا ٢٠١٢ .

وهذان الدبلومان يعادلان درجة الماجستير في الحقوق .

درجة الدكتوراه في الحقوق بامتياز – جامعة الإسكندرية ٢٠١٩.

الوظيفة الحالية :

محاضر بمركز التدريب الضريبي بمصلحة الضرائب المصرية .

محاضر بكلية الحقوق – جامعة الإسكندرية .

زميل الجمعية العلمية للتشريع الضريبي .

عضو الجمعية المصري للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

باحث قانوني – مصلحة الضرائب المصرية (دمنهور) والى الآن.

المؤلفات العلمية :

مدى سلطة ولى الأمر في فرض الضرائب ومدى إحلال الضرائب المعاصرة محل فريضة الزكاة - دراسة مقارنة بالفقه المالي الوضعي .

موقف الفقه الإسلامي من أنواع وقواعد وأهداف الضرائب المعاصرة ، وكيفية فرضها - دراسة مقارنة بالفقه المالي الوضعي.

الملخـــص :

معظم أدبيات التنمية تجمع على أن التعليم هو قلب التنمية وصلبها ، وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات .

ويعتبر التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته من ، أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها خيارات الحياة أمام الناس.

ويعتمد اقتصاد المعرفة اعتماداً أساسياً على التعليم وتنمية الموارد البشرية ، فقدد دأبت كثير من الدول المتقدمة على صنع اقتصاد المعرفة بواسطة التنمية البشرية لشعوبها باعتبار الإنسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي ،والتكنولوجي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، والاستثمار في تنمية القدرات الإنسانية والموارد البشرية يكون من خلال التعليم والتدريب .

ويهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية ودورهما في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذا علاقة التعليم والتنمية البشرية باقتصاد المعرفة ، باعتبارهما من الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة .

الكلمات المفتاحية: التعليم، التنمية البشرية، اقتصاد المعرفة، التنمية الاقتصادية والاجتماعية التنمية المستدامة .

THE ROLE OF EDUCATION IN HUMAN RESOURCE DEVELOPMENT

DR/ KHALAF MAHDY EL SAYED KEBKAB

Abstract

Most development literature is unanimous that education is the heart of development and that the success of development in any society depends a lot on the success of the educational system in this society.

Education and development are two sides of the same coin. They are human-centered and aim to build human beings and develop their abilities and energies in order to achieve sustainable development efficiently and equitably in which life choices are expanded for people.

The knowledge economy relies heavily on education and human resource development. Many developed countries have been making the knowledge economy by human development of their people as the main engine of scientific, technological, economic and social progress, and investment in human capacity development and human resources is through education and training.

This research aims to study the relationship between education and human development and their role in achieving the process of economic and social development, as well as the relationship of education and human development with the knowledge economy, as one of the main pillars of the knowledge economy.

***Keywords:** education, human development, knowledge economy, economic and social development, sustainable development.